العدد (1940) السنة الثامنة - الخميس (21) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أكثر من المضاربات والمحروقات الزراعية

"إمبراطوريات الأغذية" وراء أزمة المليار جائع

□ اوتريخت/فرانك مولدر/وكالة الانباء العالمية

رغم خطورتهما، "انس المضاربات وانس المحروقات الزراعية. السبب الحقيقي وراء الأزمة الغذائية والزراعية العالمية الدائمة هو النظام الغذائي الإمبراطوري" المهيمن على حياة البشر.

بهذه الكلمات تناول يان دوي فون دير بلويغ، أستاذ علوم الاجتماع الريفي بجامعة فاغينينغين الهولندية، قضايا الأزمة الغذائية في العالم وأسبابها، في حديث مع وكالة الأنباء العالمية.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة قد دعت في الشهر الماضي عددا من الخبراء لمناقشة قضية ارتفاع أسعار القمح، فخلصوا إلى أن هناك في الظاهر توازناً بين الطلب العالمي على الحبوب وبين إنتاجها، وأنه لا توجد مؤشرات على قرب وقوع أزمة غذاء عالمية.

فعلق العالم الهولندي على هذه الخلاصة قائلا أنها "تفكير خامل. فهناك ما يقرب من مليار شخص يعانون من الجوع، وثمة مليار آخر من البشر يقاسون من سوء التغذية المزمن، في حين أن هناك مليار فرد يعانون من السمنة المفرطة. أليست هذه أزمة غذائية؟".

وأضاف أن "الجوع كان موجودا دائما، لكن ظاهرته قد أصبحت عالمية ودائمة على مدى الخمسين سنة الأخيرة".

وأكد أن هناك أزمة زراعية حادة وراء أزمة الغذاء، "فيضطر المزارعون إلى بذل المزيد من النضال الشاق يوما بعد يوم من أجل البقاء على قيد الحياة بسبب الأسعار المنخفضة والأسواق المضطربة. وهنا يكمن التناقض: الأسعار مرتفعة بالنسبة للمستهلكين ومنخفضة للغاية بالنسبة للمزارعين، بل وبدرجة تحول دون استردادهم حتى ما أنفقوه"... "أين يذهب الفرق؟ إلى إمبراطوريات الغذاء".

وشرح العالم فون دير بلويغ أن "الأسواق تقع أكثر فأكثر تحت هيمنة التكتلات التجارية الصناعية، مثل أهولد، نستله، كارجيل والكثير من غيرها التي تتحكم في إنتاج الأغذية وتصنيعها وإستهلاكها".

"هذه الإمبراطوريات قادرة على التلاعب بالأسواق واستنزاف الثروة الزراعية. وفي ظل هذا النظام السائد، يتسبب أدني اختلال في الأسواق في تقلبات كبيرة في الأسعار".

وذّكر بأن الإمبراطوريات عادة ما لا تملك موارد ذاتية وإنما تتحكم في الشبكات. "المزارعون والمستهلكون يعتمدون على نقاط الدخول ونقاط الخروج" التي تسيطر عليها هذه الإمبراطوريات "التي في مقدورها تحديد المعايير والأسعار".

وأضاف أن الحكومات مطالبة بعدم تشويه الاسواق وبتحرير التجارة، لكن هذه الامبراطوريات هي نفسها التي تشوه الأسواق. "فإذا كان في مصلحتها المالية زراعة الهليون والفاصوليا الخضراء والزهور أو تربية الدجاج في البلدان الفقيرة لبيعها إلى الدول الغنية، فهي تفعل ذلك حتى ولو كان السكان يتضورون جوعا".

لكن أنويسيكا أسبيساغ، المتحدث باسم شعبة سوبر ماركت الهولندية "أهولد" التابعة لشبكة "أهولد" المتعددة الجنسيات، يعترض قائلا أن هذا ليس بالضرورة أمرا سيئا بالنسبة للبلدان الفقيرة.

ويقول أن "طلباتنا تخلق الآلاف من فرص العمل والدخل للناس في البلدان المصدرة، خاصة أننا نتعاون تعاونا وثيقا جدا مع المنتجين من أجل تحسين ظروف العمل ومستويات المعيشة".

وهنا يشير فون دير بلويغ إلى الآثار الجانبية لهيمنة الإمبراطوريات التجارية، فيقول أن "بيرو، على سبيل المثال، تحولت إلى أكبر مصدر للهليون في العالم. ومع ذلك، يُحرم المزارعون المحليون من المياه التي يحتاجون إليها أشد الحاجة، إضافة إلى معاناتهم من عدم الاستقرار. فبالفعل، يتجه إنتاج الهليون إلى الصين الآن".

ويشرح أن "قوة امبراطوريات الغذاء مثيرة للقلق لأن اهتمامها الوحيد هو التدفق النقدي، فعليها أن تسدد ديونها التي اكتسبتها لشراء شركات أخرى واحتكار قطاعات واسعة من شبكة إمدادات الغذاء العالمية".

ثم أكد أن "كلمة السر هي التوسع. هذه الديون تجعل بعض الشركات تتعثر على أرجلها كما حدث لشركة "بارمالات"، إمبراطورية الطعام الإيطالية التي تركت ديوناً قدرها ١٤ مليار يورو".

لكن أنويسيكا أسبيساغ يعترض مجددا. "لسنا بمثل هذه القوة كما يعتقد الناس في كثير من الأحيان. نحن لا نحدد الأسعار والمعايير، وإنما نخضع للسوق والقواعد الحكومية شأننا في هذا شأن غيرنا. ولهذا فمن مصلحتنا ومصلحة المنتجين بناء علاقات مستقرة والاتفاق على الأسعار. فإذا أصبحت الصين أرخص، فنحن لا نتحرك تجاهها بصورة مفاجئة، فليست هذه هي الطريقة التي نعمل بها".

وعن هذا تقول الباحثة بمركز البحوث عن الشركات المتعددة الجنسيات في أمستردام، ميريام فاندر ستيتشيلي، "ومع ذلك، أصبحت شبكات السوبر ماركت أقوى اللاعبين بين إمبراطوريات الغذاء".

وتضيف أن شبكات السوبر ماركت "قد اكتسبت دورا قويا للغاية كبوابة بين المستهلكين والصناعة التحويلية. فعلى سبيل المثال، تضطر حتى كبرى شركات الموز متعددة الجنسيات الآن إلى قبول أسعار مخفضة وعقود قصيرة الأجل. كما أصبحت العديد من محلات السوبر ماركت منتجة أيضاً الآن، ما يجعلها أكثر قوة."

وتؤكد الباحثة لوكالة انتر بريس سيرفس أن قوة شبكات السوبر ماركت ليست اقتصادية فقط، بل وسياسية أيضا. "إنها تضغط بقسوة ضد تشديد فرض القيود. وهناك انعدام حقيقي في مجال تنظيم العقود التي تبرم بين شبكات السوبر ماركت وغيرها من الشركات.

شيلي تقيس "البصمة المائية" لمنتجاتها

فنجان قهوة يحتاج ١٤٠ لترا من الماء وكيلو أرز ٣٠٠٠ لتر

□ سانتياغو/دانييلا استرادا/ آي بي إس

ما هي كمية المياه المستخدمة لإنتاج كيلوغرام واحد من العنب أو من الأرز أو حتى فنجان قهوة واحد؟ هذا هو ما تسعى شيلي لمعرفته قبل نهاية هذا العام من خلال قياس "البصمة المائية" لمنتجاتها، خاصة التصديرية منها.

تُعّرف البصمة المائية بأنها كمية المياه العذبة المستخدمة في إنتاج السلع وتوفير الخدمات، ويمكن قياسها إما حسب كل سلعة أو كل شركة منتجة، أو حتى كل دولة.

وصرح رودريغو أسيفيدو، مدير إدارة الصناعات الزراعية في "مؤسسة شيلي" المعنية بوضع مؤشرات قياس المياه المستخدمة لإنتاج السلع وللخدمات، أن الغاية من عملية قياس البصمة المائية هي حمل الشركات على إعادة النظر في إدارة الموارد المائية.

وشرح أن عملية القياس هذه تمثل "نقلة نوعية" من شأنها أن تجبر الشركات على النظر في آثار إستهلاك المياه على إستدامة مستجمعات المياه، بل وحتى على مستقبل مشاريعها الخاصة بها.

ويذكر أن "شبكة البصمة المائية" (Water Footprint Network) غير الربحية ومقرها في هولندا، وهي الرائدة في مجال تحديد معايير "البصمة المائية"، قد قاست كمية المياه المستخدمة لإنتاج كمية البن اللازمة لإعداد فنجان واحد من القهوة بما يعادل ١٤٠ لترا من المياه، وكيلو الأرز الواحد بحوالي ٣٠٠٠ لتر.

لكنه خلافا لعملية قياس "بصمة الكربون" في العالم، أي كمية الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتي تبعثها في الغلاف الجوي كل من السلع والمنتجات والأشخاص أو الشركات، فليس من السهل قياس إستهلاك المياه أو مقارنته لأن هذه العملية تتطلب ديناميكية معقدة وتنطوي على تداعيات محلية محددة.

هذا وتعتمد عملية قياس المياه المستهلكة لإنتاج السلع على ثلاثة أنواع من البصمات المائية: البصمة الخضراء، أي حصة هطول الأمطار في الإستهلاك المائي، والبصمة الزرقاء، أي كمية المياه السطحية والجوفية المستخرجة والمستخدمة، والبصمة الرمادية التي تشمل التلوث الناجم عن عملية الإنتاج.

ويشار إلى أن "مؤسسة شيلي" هي واحدة من شركاء "شبكة البصمة المائية" في البلاد، إلى جانب جامعة شيلي ومكتب الاستشارات "الحلول الخضراء"، وشركات إنتاج النبيذ كونتشا إي تورو، ودي مارتينو وإيراثورست.

ويذكر أن مؤسسة شيلي قد أنشأتها شركة "آي تي تي" الأمريكية المتخصصة في مشاريع المياه والصرف الصحي والأسلحة وتكنولوجيا الأقمار الصناعية والنقل، بالإشتراك مع الدولة الشيلية وشركات مناجم النحاس "إسكونديدا" التي تملكها مجموعة التعدين والنفط الاسترالية-البريطانية "بي اتش بي بيليتون".

وتتولى مؤسسة شيلي حاليا قياس البصمة المائية للمنتجات والشركات، وخاصة في منطقة أتاكاما شمال البلاد، وهي المنطقة شبه الصحراوية التي تعاني من شحة المياه وتتكثف فيها مشاريع التعدين والزراعة التصديرية الكبيرة.

هذا ومن المقرر الإنتهاء في ديسمبر المقبل من وضع نتائج ستة مشاريع زراعية في أحواض نهري كوبيابو و هواسكو، في منظمة أتاكاما، وهي المشاريع المنتجة للعنب والأفوكادو والخضراوات والزيتون.

كما تتولى مؤسسة شيلي إستخدام بعض هذه البيانات لقياس البصمة المائية لحوض نهر هواسكو، لوضع خريطة شاملة كاملة تشمل للمرة الأولى على الإطلاق تأثير التعدين على المياه.

أما عن فوائد قياس البصمة المائية، فقد صرحت أولريك برشيك، مديرة إدارة المياه والبيئة بمؤسسة شيلي قائلة، أن البصمة المائية يمكن أن تصبح أداة للإدارة في القطاعين العام والخاص، لا سيما على ضوء النزاعات العديدة التي اندلعت في السنوات الأخيرة بسبب تلوث المجاري المائية، وتضارب مصالح قطاعات التعدين والصحة والزراعة والطاقة الكهرمائية.

مع أنشطة يوم الأغذية العالمي

٨٠٠ منظمة تطالب ثاباتيرو بعدم خفض المعونة الدولية

□ تيتو دراغو/وكالة انتر بريس سيرفس

مدريد، أكتوبر (آي بي إس) – طالب "الائتلاف الإسباني ضد الفقر" المكون من أكثر من ٨٠٠ منظمة غير حكومية، رئيس الحكومة خوسيه لويس رودريغيث ثاباتيرو بالإلتزام بالمعونة الدولية للتنمية وزيادة مخصصاتها بدلا من خفضها بموجب خطة التقشف، وذلك عشية حملات المجتمع المدني الأسباني في ٢٠ مدينة في ١٧ أكتوبر تزامناً مع أنشطة يوم الأغذية العالمي.

وشرح لويس كاسادو المشرف على منظمة تفعيل المعونة، لوكالة انتر بريس، سيرفس أن المنظمات غير الحكومية الأسبانية كانت تأمل أن تعطي حكومة ثاباتيرو دفعة قوية لالتزامها بمكافحة الفقر في العالم، لكنها على العكس من ذلك "خرقت إتفاقها مع المجتمع المدني وسارت في الاتجاه المعاكس لتوجهات المجتمع" الأسباني،

فيذكر أن مشروع ميزانية عام ٢٠١١ المعروض على البرلمان الأسباني ينص على خفض المساعدة الإنمائية الرسمية بنحو ٤٢٠ مليون دولار كجزء من خطة التقشف التي قررتها حكومة مدريد في مايو الماضي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وشدد كاسادو على أن المساعدة الإنمائية الرسمية هي التزام تضامني يتحتم تنفيذه الآن أكثر من أي وقت مضى وسط الأزمة العالمية الحالية وبغية المساهمة بفعالية في ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين في أنحاء العالم كافة. والمعروف أن الإتحاد الأوروبي ومنظمات مالية دولية قد أجبروا حكومة ثاباتيرو على تنفيذ خطة تكيف اقتصادي للحد من عجز ميزانية الدولة، ما فرض تحولا جذريا عجز حتى الآن عن حل مشاكل كالبطالة، التي أصبحت تقارب ٢٠ في المئة من القوى العاملة الأسبانية، ودون النجاح في كسر جمود النمو الاقتصادي.

ويشار إلي أن ثاباتيرو أقترح عدة بدائل أثناء مشاركته في قمة الأهداف الإنمائية للألفية في مقر الامم المتحدة في نيويورك ما بين ٢٠ و ٢٣ سبتمبر الماضي، وذلك لتعويض تخفيض الدول لمخصصات التعاون الدولي في مجال التنمية.

فدعا إلى "فرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية، على أن تخصص حصيلتها لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية"، مؤكداأن حكومته ملتزمة بالدفاع عن هذه المبادرة في جميع المحافل الدولية.

كما تعهد بأن تخصص أسبانيا في عام ٢٠١٥ نسبة ٠,٧ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي لبند التعاون الإنمائي. ويذكر أن سنة ٢٠١٥ هي الموعد الذي حددته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ لتحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي أقرتها حكومات العالم، وأولها القضاء على الجوع والحد من الفقر.

هذا ولقد حذر "الائتلاف الأسباني ضد الفقر" في بيان بمناسبة اليوم العالمي أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع يبلغ نحو ١٤٠٠ مليون، فيما تجاوز المليار عدد الأفراد الذين يقاسون يوميا من الجوع.

وأضاف البيان أنه "من الفظيع حقا" أن يسيطر مجرد واحد في المئة من سكان العالم على ٥٠ في المئة من ثرواته، وأن يستهلك ٢٠ في المئة من سكان الأرض ٨٠ في المئة من مواردها.

هذه المعدلات تعني أن هناك "عالماً رابعاً" مكوناً من ملايين من البشر الذين يقاسون من تقليص حقوقهم الاجتماعية

و الاقتصادية

و ا لبيئية

و الوظيفية،

وفقا لائتلاف

المنظمات غير

الحكومية الأسبانية.

هذا وطالب تحالف منظمات المجتمع المدني الحكومة الاسبانية بالوفاء "بالالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لميزانية التعاون من أجل التنمية بحلول عام ٢٠١٥ وبتفضيل حقوق الإنسان على المصالح الاقتصادية والتجارية".

كما طالبها بعدم الإضرار بالبلدان النامية عن طريق فرض اتفاقيات تجارية تزيد من حدة فقرها، وبإعادة النظر في الديون الخارجية، وبتنظيم الأسواق المالية، ومراقبة المؤسسات المالية، والقضاء على الملاذات الضريبية، ضمن تدابير أخرى.

البشرية مهددة بالزوال

□ اليابان/ستيفن ليهي/ آي بي أس

اعتادت البشرية اعتبار أن كل ما تأخذة من الطبيعة هو مجاني وبدون مقابل وأن هذا هو أمر مفروغ منه، ربما دون التفكير في أن الحياة قد تزول بتلاشي العناصر الطبيعية الأساسية وتنوعها الحيوي. والآن تكمن مهمة قمة التنوع البيولوجي الجارية في اليابان في وقف هذا الاندفاع نحو الهاوية، فهل تنجح؟.

في هذا الاتجاه، يسعي المؤتمر العاشر لاتفاقية التنوع البيولوجي خلال الفترة ١٨-٢٩ أكتوبر في مدينة ناغويا، إلي وضع مجموعة من الاتفاقيات الدولية الهادفة لتخفيض معدل ضياع الموارد الطبيعية، وإنهاء الصيد الجائر، ووقف إزالة الغابات، وإلغاء الإعانات الضارة، والتأكد من استدامة الممارسات الزراعية، ضمن أهداف أخرى، وكل ذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

فالمعروف أن "التنوع البيولوجي" هو مصطلح يستخدم لوصف طائفة واسعة من الكائنات الحية التي تشكل البنية البيولوجية التحتية للكوكب وتوفر للبشرية الصحة والثروة والغذاء والماء والوقود والخدمات الحيوية الأخرى.

ومع ذلك، لا يدرك الكثيرون مدى اعتماد البشرية على الخدمات العديدة التي تقدمها الطبيعة، وفقا لعالم الأحياء البيئية في جامعة ستانفورد، كاليفورنيا، هال موني، الذي صرح قائلا "هذه الخدمات عادة ما يتم اعتبارها على أنها "مجانية" وغير ذات قيمة في إطار الهياكل الاقتصادية الراهنة".

وأضاف أن الغابات التي تمتص أكسيد الكربون، وتنظف الهواء، وتمنع الفيضانات، وتوفر الغذاء والوقود، لا توضع لها أي قيمة اقتصادية إلا عندما يتعلق الأمر بقطع الأخشاب. "من المحتم تغيير هذا الوضع، وهذه ستكون واحدة من أقوى الرسائل التي سوف تصدر عن قمة ناغويا".

وشدد موني، الفائز بجائزة فولفو البيئية، على حتمية أن "يتفهم وزراء المالية والتجارة هذا الأمر".

لكن الواقع هو أن مثل هذا "التفهم" الحتمي لم يتحقق قبل ثماني سنوات رغم تعهد الدول الأعضاء في اتفاقية التنوع الحيوي بخفض انقراض الأنواع الحية "وبقدر كبير" بحلول عام ٢٠١٠، أي بمناسبة السنة الدولية للتنوع البيولوجي. فباستثناءات طفيفة، ازدادت معدلات الانقراض بدلا من تناقصها.

وبهذا أصبح ما يقرب من ربع الأنواع النباتية مهددا بالزوال، وسجلت الشعاب المرجانية والبرمائيات انخفاضا حادا، وتقلصت جميع الفقاريات بمقدار الثلث في السنوات ال ٣٠ الماضية، وفقا لتقديرات تقرير التنوع البيولوجي العالمي.

هذا وعلى الرغم من الإجماع على أهمية الاتفاقيات التي من المنتظر أن تتوصل لها قمة التنوع البيولوجي في اليابان، إلا أن هناك سلسلة من العوائق المهمة في مجال تنفيذها، وعلى رأسها قضية التمويل، وهو الذي يقدر أن يتضاعف بمعدل عشرة أضعاف أو حتى ١٠٠ ضعف، لتحقيق الغايات المحددة لعام ٢٠٢٠ ففي الوقت الحاضر، تذهب نحو ثلاثة مليارات دولار من المعونات الإنمائية الخارجية، سنويا، لمساعدة البلدان النامية التي هي غنية في النباتات والحيوانات ولكنها فقيرة في الموارد المالية والتقنية.

وعلى هذا الأساس، سيتطلب تحقيق الأهداف الجديدة بحلول عام ٢٠٢٠، طفرة قوية في مساعدات الدول المتقدمة إلى ما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار، بل وربما إلى ٣٠٠ مليار دولار، سنويا.

وفي هذا الشأن صرح أحمد جوغلاف، الأمين التنفيذي لإتفاقية التنوع البيولوجي قائلا "لن نتمكن من ضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من دون مشاركة كاملة من جانب قطاع الأعمال".

وأضاف أن الفكرة السائدة بأن الحكومات والمنظمات غير الحكومية قادرة وحدها على النجاح في حماية التنوع البيولوجي، قد برهنت على محدوديتها". وأفاد جوغلاف أن مؤتمر ناغويا سيشمل تنظيم حوار رفيع المستوى بين قادة الشركات و ١٥٠ وزراء بيئة، وأن ممثلي قطاع الأعمال عن أكثر من ٥٠٠ شركة قد أكدوا على مشاركتهم. وتوقع أن يتم إعتماد مبادرة للأعمال والتنوع البيولوجي.

لكن "تحالف اتفاقية التنوع البيولوجي" وهو ائتلاف فضفاض من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، أكد في بيان أن نهج التمويل "المبتكرة" هذه، ما هي إلا "الهاء دول الشمال عن إلتزاماتها المالية".

وأكد التحالف أن الدول الصناعية قادرة على زيادة التزامها المالية بمعدل ١٠ أضعاف، نظرا لأنها تنفق أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنويا علي دعم صناعة الوقود الأحفوري، ولأنها حشدت ٦,٩ تريليون دولار لإنقاذ البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الخاصة خلال الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨.